التنافسية

نشرة ربعية تصدر عن
المركز الوطني للتنافسية
الربع الأول من العام 2024م

1186 مشروع وثيقة نظامية
طرحتها 94 جهة حكومية

القصبي يرأس الأعمال التحضيرية
لاجتماعات الجانب الاقتصادي والاجتماعي بمجلس الشراكة الإستراتيجي السعودي البريطاني

اللجنة القانونية بالمركز الوطني للتنافسية تعقد اجتماعها السادس بمشاركة وزير المالية

كلمة العدد

تواكب نشرة «التنافسية» للربع الأول من عام 2024م، التطورات التي شهدتها المملكة عالمياً، وترصد أبرز أنشطة وأعمال المركز، التي يسعى من خلالها إلى تحسين بيئة الأعمال ورفع مستوى تنافسية المملكة عالمياً.

وتتناول النشرة منجزات منصة استطلاع خلال ثلاثة أعوام منذ تدشينها، إضافة إلى زيارة معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتنافسية الدكتور ماجد بن عبد الله القصبي للمملكة المتحدة؛ بهدف متابعة الأعمال التحضيرية لاجتماعات الجانب الاقتصادي والاجتماعي بمجلس الشراكة الإستراتيجي السعودي البريطاني.

وتستعرض النشرة عقد اللجنة القانونية بالمركز الوطني للتنافسية اجتماعها السادس برئاسة معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتنافسية ومشاركة معالي وزير المالية، إلى جانب اجتماع معالي نائب وزير التجارة الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتنافسية الدكتورة إيمان بنت هبّاس المطيري بمعالي المدير العام لمنظمة التجارة العالمية؛ لاستعراض أثر الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها المملكة المتمثل في زيادة جاذبية بيئة الأعمال.

ما هي التنافسية؟

قدرة الدولة على الاستغلال الأمثل لجميع مواردها، وسياساتها، ومؤسساتها؛ لرفع كفاية وجودة الخدمات المقدمة للأفراد وقطاع الأعمال وجودتها، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للدولة، وجعلها في مركز تنافسي متقدم.

رؤيتنا

أن تكون المملكة العربية السعودية في مصاف الدول العشر الأكثر تنافسية عالمياً بحلول العام 2030م، من خلال التركيز على الاستثمار، وريادة الأعمال، والابتكار والإنتاجية.

رسالتنا

تعزيز القدرة التنافسية للمملكة ومواءمة إستراتيجيات الجهات الحكومية حول رؤية موحدة، من خلال تطوير البيئة التشريعية والإجرائية.

07 فبراير 2024م

القصبي يزور المملكة المتحدة لمتابعة أعمال الجانب الاقتصادي والاجتماعي بمجلس الشراكة الإستراتيجي السعودي البريطاني

ترأس معالي وزير التجارة الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، الأعمال التحضيرية لاجتماعات الجانب الاقتصادي والاجتماعي بمجلس الشراكة الإستراتيجي السعودي البريطاني، التي عقدت في لندن بمشاركة وفد سعودي رفيع المستوى ضم 19 مسؤولاً من 10 جهات حكومية.

وعقد القصبي بمشاركة سفير خادم الحرمين الشريفين لدى المملكة المتحدة صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن بندر بن سلطان بن عبدالعزيز، سلسلة من اللقاءات الثنائية، تناول معاليه خلالها تعزيز الشراكة الاقتصادية في القطاعات ذات الأولوية للبلدين، وجهود تفعيل المبادرات المتفق عليها سابقاً، بالإضافة إلى مناقشة خطط العام الجاري التنفيذية المشتركة، وتشجيع الشركات البريطانية على توسيع أعمالها في المملكة للاستفادة من الفرص الواعدة التي أتاحتها رؤية 2030.

21 فبراير 2024م

اللجنة القانونية بالمركز الوطني للتنافسية تعقد اجتماعها السادس

عقدت اللجنة القانونية لدى وحدة دعم الأنظمة واللوائح وما في حكمها بالمركز الوطني للتنافسية اجتماعها السادس في مقر المركز، برئاسة معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة المركز الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، ومشاركة معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبد الله الجدعان؛ بهدف استعراض منجزات منصة "استطلاع" التابعة للمركز الوطني للتنافسية خلال ثلاثة أعوام منذ تدشينها، إلى جانب الاطلاع على (دليل تقييم آثار التشريعات) المنشور عبر منصة استطلاع، واستعراض مستوى التقدم في مبادرات اللجنة القانونية المتعلقة بالبيئة التشريعية.

14 فبراير 2024م

القصبي يبحث مع جامعة كاليفورنيا بيركلي الأمريكية مجالات التعاون المشترك

بحث معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتنافسية الدكتور ماجد بن عبد الله القصبي، مع مركز (AMENA) لبناء اقتصاديات الابتكار في الشرق الأوسط، التابع لجامعة كاليفورنيا في مدينة بيركلي الأمريكية، سبل التعاون في المجالات التي من شأنها تعزيز قدرات المملكة التنافسية، إلى جانب بناء مختبر لاقتصاديات الابتكار بالتعاون مع (وادي السيليكون Silicon Valley)؛ لدعم قطاع الأعمال في مجالات النمو الجديدة المتعلقة بالتجارة الرقمية.

19 فبراير 2024م

1186 مشروع وثيقة نظامية طرحتها 94 جهة حكومية

استعرضت منصة (استطلاع) التابعة للمركز الوطني للتنافسية، منجزاتها خلال ثلاثة أعوام في تطوير البيئة التشريعية والإجرائية الداعمة لبيئة الأعمال في المملكة، والتي شملت إبداء الملحوظات والمرئيات حول 1186 مشروع وثيقة نظامية ذات صلة بالشؤون الاقتصادية والتنموية قبل إقرارها؛ لتحسين بيئة الأعمال في المملكة، وتعزيز قدرتها التنافسية.

المركز يطلق جيلاً جديداً من الإصلاحات الاقتصادية

30
تقريراً ومؤشراً

66
توصية جديدة

33
جهة حكومية

أطلق المركز الوطني للتنافسية بداية العام 2024م عدداً من الإصلاحات الاقتصادية، الناتجة عن رصد وتحليل أكثر من (30) تقريراً ومؤشراً صادراً عن المنظمات الدولية المعتبرة، وإصدار (66) توصية جديدة تجري مناقشتها مع (33) جهة حكومية، بعد العمل على حصر أهم المؤشرات والتقارير المتخصصة، ومقارنة أداء المملكة بالدول الرائدة، وتحديد مواطن التحسين في عدد من جوانب بيئة المملكة التنافسية.

وشملت التوصيات عدداً من المجالات المهمة، أبرزها:

التصدير، والطاقة والبيئة، ورأس المال البشري، وسوق العمل، ومشاركة المرأة الاقتصادية، والأبحاث والتطوير، والأسواق المالية، والنقل واللوجستيات، والبنية التقنية والأمن السيبراني، والانفتاح الاقتصادي، والتجاري والسياحي.

29 فبراير 2024م

وزير التجارة يلتقي رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)

التقى معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتنافسية الدكتور ماجد بن عبد الله القصبي، رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي السيد بورغي برينده في مقر المركز، وبحث الجانبان خلال اللقاء تعزيز فرص التعاون الثنائي، إضافة إلى تناول عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

09 يناير 2024م

نائب وزير التجارة تلتقي عدداً من وزراء الدول الصديقة لبحث تعزيز التعاون الثنائي

التقت معالي نائب وزير التجارة الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتنافسية الدكتورة إيمان بنت هبّاس المطيري في مقر المركز الوطني للتنافسية، معالي وزير الدولة لوزير الطاقة والأعمال والصناعة في مملكة السويد السيدة سارة موديغ، ومعالي وزير الشؤون الاقتصادية في جمهورية فنلندا السيد ويلي رايدمان، ومعالي وزير التنمية الاجتماعية والأسرية، الوزير الثاني للصحة، الوزير المسؤول عن شؤون المسلمين في جمهورية سنغافورة السيد ماساجوس ذو الكفل.

وجرى خلال اللقاءات تناول تعزيز التعاون الثنائي، واستعراض النمو الذي تشهده المملكة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والتنموية التي نُفذت في الأعوام الماضية.

29 فبراير 2024م

الرئيس التنفيذي تلتقي المدير العام للمنتدى الاقتصادي العالمي

التقت معالي نائب وزير التجارة الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتنافسية الدكتورة إيمان بنت هبّاس المطيري، المدير العام للمنتدى الاقتصادي العالمي السيدة سعدية زاهدي في مقر المركز، واستعرضت المطيري خلال اللقاء أبرز الإصلاحات الاقتصادية المنفذة، وأثرها المتمثل في تعزيز تنافسية المملكة.

05 فبراير 2024م

المطيري تلتقي المدير العام لمنظمة التجارة العالمية

التقت معالي نائب وزير التجارة الرئيس التنفيذي للمركز الدكتورة إيمان بنت هبّاس المطيري، معالي المدير العام لمنظمة التجارة العالمية الدكتورة نغوزي أوكونجو إيويالا، واستعرضت معاليها خلال اللقاء نموذج التنافسية السعودي وأثر الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها المملكة المتمثل في زيادة جاذبية بيئة الأعمال.

منصة استطلاع

مكنت منصة استطلاع، التابعة للمركز الوطني للتنافسية، العموم والقطاع الخاص والجهات الحكومية من إبداء الآراء والملحوظات حول المشروعات ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية والتنموية قبل إقراراها؛ للإسهام في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية المملكة.

منصة استطلاع خلال الربع الثالث من العام 2023

78
عدد المشروعات المطروحة

1102
إجمالي الآراء والملحوظات على المشروعات المطروحة

33
عدد الجهات الحكومية

أبرز القطاعات:

- قطاع الصحة
- قطاع المال والرقابة
- قطاع البيئة والزراعة والمياه والثروات الحية

أبرز المشروعات المطروحة:

- تجريم الممارسات غير النظامية التي تؤثر سلباً على سوق العمل.
- تعديلات نظامية لتنظيم تسوية المنازعات قبل قيدها لدى المحاكم.
- اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل.
- تعديل اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية.
- اللائحة التنفيذية لنظام بيع وتأجير مشروعات عقارية على الخارطة.

ملخص لأداء المملكة في التقارير والمؤشرات الدولية التي يتابعها المركز الوطني للتنافسية – خلال الربع الأول من 2024م

تحقيقاً لأهداف رؤية السعودية 2030 المتعلقة برفع تنافسيتها عالمياً، تتضمن أعمال المركز الوطني للتنافسية دراسة وتحليل ومتابعة نحو 31 تقريراً عالمياً معتبراً، ويراقب المركز أداء المملكة في مؤشرات تلك التقارير، من خلال العمل على رصد وتحليل المؤشرات والتقارير العالمية المتعلقة بالتنافسية، ومقارنة أداء المملكة بالدول الرائدة، بالإضافة إلى حصر أهم المؤشرات والتقارير التخصصية في المجالات المختلفة، وإحالتها للجهات الحكومية المعنية، واقتراح التوصيات المناسبة لتنفيذها، وتأتي أهمية التقارير العالمية من جهة عملها على رصد وتحليل أداء الدولة التنافسي في إطار إستراتيجيتها، بشكل يعكس جهود التطوير والتحسين المبذولة؛ في سبيل تحسين مؤشرات الدولة، والإسهام في رفع تنافسيتها وتعزيز مكانتها العالمية.

مستقبل النمو" من المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)

أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) في بداية العام 2024م تقرير «مستقبل النمو» الجديد والذي يغطّي 107 دول، ويقدم أبرز العوامل الأساسية التي يمكن أن تؤثر على نمو البلدان بشكل مباشر وغير مباشر؛ حيث قام بوضع إطار عمل جديد لتقييم النمو في الاقتصادات المشاركة، وذلك وفق طبيعة وجودة النمو وموازنة الأولويات.

- لا يتضمن التقرير الجديد ترتيباً للدول، كما لا يتضمن نتيجة على مستوى كل دولة، وإنما يقدّم نتائج الدول على مستوى المحاور الأربعة الرئيسية، ومؤشراتها الفرعية.

- يشمل التقرير (4) محاور رئيسية و(20) محوراً فرعياً و(84) محوراً فرعياً، حسب الآتي:

- المحاور الأربعة الرئيسية: الابتكار، والشمولية، والاستدامة، والمرونة (التكيّف).
- تغطي المحاور الفرعية النظام البيئي (Ecosystem) لكل من: المواهب، الموارد، المالية، التقنية، المؤسسات.

- توضح النقاط أدناه أبرز نتائج المملكة في المؤشرات الفرعية:

- حصلت المملكة على النتيجة (100) في المؤشر الفرعي (تغطية شبكة الهاتف المحمول).
- حصلت المملكة على النتيجة (99.5) في المؤشر الفرعي (مؤشر الأمن السيبراني).
- حصلت المملكة على النتيجة (92.3) في المؤشر الفرعي (تكلفة تقنية المعلومات والاتصالات % من متوسط نصيب الفرد من الدخل GNI) .
- حصلت المملكة على النتيجة (89.9) في المؤشر الفرعي (تركّز الإمدادات الغذائية - % نسبة أعلى شريك تجاري من مجموع الشركاء التجاريين).
- حصلت المملكة على النتيجة (80.4) في المؤشر الفرعي (رؤية واستقرار السياسات).
- حصلت المملكة على النتيجة (70.7) في المؤشر الفرعي (توفر المواهب للتحول الأخضر والطاقة).

تحسّن ترتيب المملكة في مؤشر "السعادة" العالمي الصادر من شبكة الحلول المستدامة – الأمم المتحدة

تقدمت المملكة مرتبتين في مؤشر السعادة العالمي الصادر من شبكة الحلول المستدامة المنبثقة عن الأمم المتحدة، وذلك من المرتبة (30) في عام 2023م إلى المرتبة (28) في 2024م من أصل 143 دولة.

وتلخص النقاط التالية أداء المملكة في عدد من المحاور الرئيسية للمؤشر:

- تحسن ترتيب المملكة مرتبة واحدة في محور «الدعم الاجتماعي» من 44 إلى 43 .
- تحسن ترتيب المملكة مرتبة واحدة في محور «الحرية في اتخاذ خيارات الحياة» من 23 إلى 22.
- تحسن ترتيب المملكة 13 مرتبة في محور «الكرم» من المرتبة 64 إلى 51.

المركز يعقد سلسلة من ورش العمل حول تجارة الخدمات بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)

عقد المركز الوطني للتنافسية بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، سلسلة من ورش العمل حول تجارة الخدمات؛ بهدف إزالة العوائق التي تعترض تجارة الخدمات، والعمل على وضع سياسات وتشريعات ممكّنة لنمو تجارة الخدمات في المملكة.

واستعرضت ورشة العمل الأولى التي نظمها المركز بمشاركة ممثلين عن 16 جهة حكومية، أهمية تجارة الخدمات في تنويع الاقتصاد، وأثر تطوير أنظمة وتشريعات تجارة الخدمات وتصديرها، في تعزيز تنافسية المملكة، وزيادة اندماج الاقتصاد الوطني إقليمياً وعالمياً.

وتناولت باقي ورش العمل الأساليب والممارسات التي تؤدي إلى تعزيز تنافسية المملكة، من خلال تخفيف أعباء تجارة الخدمات التنظيمية والإجرائية، في عدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة، أبرزها: القطاع المالي، والتأمين، والاتصالات وتقنية المعلومات، والنقل واللوجستيات، والسياحة، بحضور ممثلي الجهات الحكومية المعنية، وعدد من ممثلي القطاع الخاص.

ويأتي تنظيم المركز لورش العمل المتعلقة بتجارة الخدمات، ضمن الاتفاقية التي وقعها مع المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، في مقر المنتدى بمدينة جنيف السويسرية؛ بهدف الاستفادة من خبراته الدولية في تسهيل وتنمية تجارة الخدمات في المملكة، ورفع تنافسيتها في الأسواق العالمية.

07 مارس 2024

عقد ندوة "مواءمة سياسات حوكمة الشركات"

عقد المركز الوطني للتنافسية بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ندوة «مواءمة سياسات حوكمة الشركات»، بحضور معالي نائب وزير التجارة الرئيس التنفيذي للمركز الدكتورة إيمان بنت هبّاس المطيري. وهدفت الندوة التي شارك فيها نحو 100 مختص وممثل عن الجهات الحكومية، إلى مناقشة أساليب تطوير معايير الحوكمة، وتعزيز قدرة المملكة التنافسية.

ويسعى المركز من خلال البرامج وورش العمل والندوات، التي يعقدها مع الجهات الدولية الشريكة، إلى الإسهام في دعم جهود الجهات الحكومية من خلال استعراض أفضل المنهجيات الحديثة؛ لرفع جودة معايير الحوكمة، بما يليق بمكانة المملكة، ويحقق أهدافها التنموية.

01 مبادئ حوكمة الشركات لدول مجموعة العشرين، والدول الأعضاء لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

02 أبرز الممارسات العالمية في حوكمة الشركات في 49 دولة ومقارنتها بالمملكة.

03 أحدث اتجاهات ممارسات الاستدامة في الأسواق العالمية.

10 يناير 2024م

القصبي: قرار مجلس الوزراء بشأن حوكمة ترجمة ونشر الوثائق النظامية يعزز تنافسية بيئة الأعمال في المملكة

أكد معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتنافسية الدكتور ماجد بن عبد الله القصبي، أن القيادة الرشيدة -حفظها الله- حريصة على تعزيز المنظومة التشريعية؛ للمساهمة في تحقيق المستهدفات التي حددتها رؤية السعودية 2030 للوصول إلى التنمية المستدامة.

وأشار القصبي إلى أن صدور قرار مجلس الوزراء رقم (483) وتاريخ 1445/6/20هـ في شأن ترجمة مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها والوثائق النظامية المعتمدة، يدعم تنافسية بيئة الأعمال في المملكة، ويمكّن قطاع الأعمال المحلي والأجنبي من الوصول إلى كافة الوثائق النظامية المرتبطة بأنشطة الأعمال في المملكة إلكترونياً باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى الاطلاع على مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها المطروحة للاستطلاع عبر منصة (استطلاع)؛ لإبداء المرئيات والمقترحات حيالها، بما يعزز البيئة التشريعية، ويدعم تنافسية المملكة.

ومن أبرز ما تضمنه القرار ترجمة ما سيصدره مجلس الوزراء من أنظمة ولوائح وما في حكمها إلى اللغة الإنجليزية خلال (120) يوماً من تاريخ صدورها، وقيام الجهات الحكومية بترجمة ما سيصدر عنها من وثائق نظامية إلى اللغة الإنجليزية خلال (60) يوماً، إلى جانب نشر الجهات تلك الوثائق وكافة وثائقها النظامية التي سبق وأن أقرّتها قبل صدور قرار مجلس الوزراء على مواقعها الإلكترونية، وعلى موقع المركز الوطني للوثائق والمحفوظات باللغتين العربية والإنجليزية.

صدور قرار مجلس الوزراء رقم (483) وتاريخ 1445/06/20هـ

بشأن حوكمة ترجمة ونشر الوثائق النظامية

يساهم في القرار:
- تعزيز البيئة التشريعية
- تحسين بيئة الأعمال

أبرز ما جاء في القرار:

- ترجمة ما سيصدر من أنظمة ولوائح وما في حكمها من مجلس الوزراء إلى اللغة الإنجليزية خلال **(120)** يوماً من تاريخ صدورها
- ترجمة الجهات الحكومية وثائقها النظامية إلى اللغة الإنجليزية خلال **(60)** يوماً
- نشر الجهات وثائقها النظامية على مواقعها الإلكترونية، وعلى موقع المركز الوطني للوثائق والمحفوظات باللغتين العربية والإنجليزية

يسعى المركز بالتكامل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة على تطوير وتحسين بيئة الأعمال في المملكة من خلال تنفيذ الإصلاحات التشريعية والإجرائية التي تسهم في انتقال الاقتصاد إلى التنافسية العالمية.

أبرز الإصلاحات التي نفذت خلال الربع الأول من عام 2024م:

- إطلاق خدمة تصريح اللوحات الإعلانية المؤقتة عبر منصة وتطبيق "بلدي" ونشر الدليل الاسترشادي للخدمة.

- تفعيل دور سفارات المملكة وملحقياتها التجارية في تسويق منتجات التمور ومشتقاته، وإقامة المعارض الخاصة بها بهدف تقديم التسهيلات للمستثمرين والمستوردين في قطاع التمور.

- إيجاد آلية للتعاون المشترك بين الصناديق التنموية والمركز الوطني للتخصيص لزيادة مشاركة القطاع الخاص في مشاريع التخصيص.

- اعتماد معايير اختيار قيادات مدارس التعليم العام الأهلي والعالمي.

- صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على أن تطبق وزارة التعليم- فيما يتعلق باستثمار العقارات التي عليها صكوك لصالح الوزارة- الأحكام الواردة في لائحة التصرف بالعقارات البلدية.

- تطوير وإطلاق المؤشر الوطني للبيانات لتقييم وتتبع تقدم الجهات الحكومية في نضج ممارسات إدارة البيانات، والامتثال لضوابط ومواصفات إدارة البيانات الوطنية، بما يُسهم في تطوير اقتصاد قائم على البيانات وتعزيز مستوى المملكة في الاستفادة من البيانات.

أبرز الدراسات والأبحاث الصادرة عن المنظمات الدولية

خلال الربع الأول من العام 2024م، حول مستجدات الإنتاجية، والشمولية، والاستدامة، والقدرة على التكيّف:

مستقبل التقنية المالية العالمية

يستعرض التقرير إطلاق مبادرة مستقبل التقنية المالية العالمية البحثية بالتعاون مع مركز كامبريدج للتمويل البديل (CCAF) لجمع البيانات المتعلقة بفهم التوجهات العالمية للسوق، وإعداد استنتاجات إقليمية للقطاع، حيث تركز نتائج البحث على 6 مجالات أساسية من ضمنها النظام البيئي لشركات التقنية المالية، أداء السوق، عوامل نمو السوق، تصور الشركات عن البيئة التنظيمية، إشراك العميل، أنشطة التقنيات المالية ومنفعتها الاقتصادية والمجتمعية.

WORLD ECONOMIC FORUM

أفضل 10 تقنيات ناشئة

يستعرض التقرير أحدث وأفضل التقنيات الناشئة التي من المتوقع أن يكون لها تأثير إيجابي على المجتمع في السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة. ويوسع التقرير نطاقه في وصف أفضل 10 تقنيات والمخاطر والفرص المرتبطة بها؛ ليقدم تقييماً لكيفية تأثير كل تقنية على الأفراد والكوكب والصناعة. التقرير سيساهم في دعم قرارات قادة الأعمال وصانعي السياسات تجاه التقنيات الناشئة.

WORLD ECONOMIC FORUM

تقرير المخاطر العالمية 2024م

يحلل التقرير المخاطر المتوقعة في مجالات التغير التقني، والاحتباس الحراري، والصراعات الدولية، وعدم الاستقرار الاقتصادي، حيث يتناول تحليل المخاطر المتوقعة خلال العامين المقبلين، والمخاطر المتوقعة في الأعوام الـ 10 المقبلة.

WORLD ECONOMIC FORUM

عيدكم مُبارك

2024 - 1445

أعوام مديدة وأعياد سعيدة
لشعب طموح ووطن تنافسي متقدم

المركز الوطني للتنافسية
NATIONAL COMPETITIVENESS CENTER
TAYSEER | تيسير